

## كتب بالعربية

## الميري والأميري، المالك والمملوك: ملاحظات قانونية في تمييز أراضي الأفراد من الأراضي الأميرية في فلسطين

الأب فيليب تلفاكس القانوني

ترجمة إبراهيم الياس عياد

القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ٢٠١٠. ٣٦. صفحة.

قراءة معروفة ومنسجمة مع مطالب الحركة الوطنية آنذاك في إيقاف الهجرة اليهودية وإحداث تغيير جذري في السياسة البريطانية من حيث تطبيقها لسك الانتداب، إذ تقول ما فحواه أن سك الانتداب يشجع الهجرة اليهودية، لكنه يشترط حماية حقوق أهالي البلد كما كانت قائمة قبل وعد بلفور. وبما أن الهجرة كانت تقوم على أساس متعدّد على حقوق الأفراد في ملكية الأرض، وجب إيقافها تماماً. لكن، من ناحية ثانية، فإن إثبات المقالة للإضرار أو الاعتداء على حقوق الملكية، أو للحجة التي تقدّمها، تتضمن قراءة تبسيطية للواقع، غير مقنعة أو كافية، ولا تتطابق تماماً مع الانتقادات والمطالب التي رفعتها الحركة الوطنية الفلسطينية في حينه. فالنقد الفلسطيني الرسمي الأساسي لسياسة الانتداب في مسألة الأرض - والذي واجهه الانتداب بالاستيعاب والالتفاف، عبر فرض بعض القيود على حقوق الملاك وتوسيع لحقوق المستأجرين - كان أن تلك السياسة تتيح لليهود شراء الأراضي وبالتالي إخراج الفلاحين من الأرض. والفارق بين إتاحة الشراء أو البيع للمستعمرين، شيء، والاعتداء على مبدأ حقوق الملكية للأهالي شيء آخر تماماً. فأيهما الصحيح؟ هل كان الأب

سياقين متقاطعين في بعض النقاط، لكن ليسا متطابقين: أولاً، تصاعد النضال السياسي الفلسطيني ضد سياسات الانتداب والصهيونية في الثلاثينيات؛ ثانياً، تصعيد النقد الإيطالي والألماني للإمبراطوريات المهيمنة وكيفية إدارتها لعالم المستعمرات. والحقيقة أن القارئ لا يجد أي ربط مباشر في النص بأي من هذين السياقين، لكن ذلك لا ينفي الحاجة إلى طرح السؤال عن مثل تلك الروابط الكائنة بين السطور. فإلى جانب الأهمية التاريخية، فإن فهم علاقة النص (أو ما بين سطوره) بالسياق، ربما يساعدنا في فهم النص ذاته وتقويم أهميته كعامل مساعد في النضال الفلسطيني المستمر لإعادة كسب الجغرافيا والتاريخ. من ناحية أولى، تقدم المقالة

أعاد مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في هذا الكتيب نشر مقالة لرجل دين وقانوني إيطالي، باسم الأب فيليب تلفاكس، صدر معرباً في فلسطين في سنة ١٩٣٦، وقدم نقداً وتفنيداً لسياسة الانتداب الإنجليزية بشأن ملكية الأرض في فلسطين. وكتب تيسير عاروري، رئيس مجلس إدارة مركز القدس، مقدمة للنسخة الجديدة أشار فيها باقتضاب إلى الأهمية السياسية - القانونية للمقالة في النضال المستمر لتحقيق الحقوق الفلسطينية، وفي موازين القوى التي تحكمه (ص ٤ - ٥)، وهنا، فعلاً، يكمن السؤال. لقد تجاهل الناشر السؤال عن علاقة النص بالسياق التاريخي، إذ جاءت المقالة في الأصل في

السلطان، وبالتالي شوهوا المعاني العثمانية الأصلية لهذه الكلمات. وقد قاده هذا إلى ادعاء آخر أن قانون الأراضي العثماني الشهير الصادر في سنة ١٨٥٨، لم يختص إلا بأراضي السلطان "الأميرية" (المعروفة بالجفتك) وهي محدودة في فلسطين (ص ٢٦ - ٢٨)، وأن أغلبية الأراضي الزراعية مملوكة من الأفراد وتحكمها الشريعة التي تحمي الملكية الحرة وتدفع عنها تدخلات الدولة (ص ٣٣). وكانت هذه الأراضي تسمى "ميري" ليس لأنها، برأيه، مملوكة من الحكومة، إنما لأنها تقع تحت استحقاق "الميرة"، أو ضريبة الجيش (ص ١٧). وفي الحقيقة، فإن هذا الادعاء ليس دقيقاً البتة ولا أساس له في الأدبيات والأبحاث التاريخية المرموقة التي تؤكد جميعها أن القانون العثماني المذكور كان ينطبق تحديداً على الأراضي الميري غير الجفتك، أي الأراضي التي هي بتصريف السكان وليس السلطان، وأن ذلك القانون وسلسلة من التعديلات والإرادات اللاحقة وسّعت حقوق التصرف بالميري إلى ما يشبه الملك الصرف، وأتاحت نشوء سوق وعلاقات رأسمالية في الأرض. وقد سعى البريطانيون لتعميم نظام الملكية الخاصة عبر قوانين الأرض ومشروع "تسوية الأرض" والمسح، وكذلك عبر تغيير النظام الضريبي الذي حوّل نظام الأعشار إلى ضريبة ثابتة على الأرض، وذلك لتسهيل انتقال

أولاً: فلسفياً (وتاريخياً كذلك)، بخلاف ما يفترضه الكاتب، يمكن للدولة أو الحكومة أن تتدخل وتفرض قيوداً على حقوق تصرف المالك بملكه، حتى لو كان "حراً" صرفاً أو freehold، من دون أن يعني ذلك أنها تفترض أن هذه الأملاك لها أصلاً، ومن دون أن تنفي حقوق الأفراد. بل إن التاريخ الأوربي يمكن قراءته، كما فعل الفيلسوف الألماني هيرماس، كتاريخ توسّع الحق العام ليدخل في الحيز الخاص للأفراد، أو توسّع المنطقة الضبابية بين الخاص والعام الذي أنتج دولة الرفاه الاجتماعي. وفي قراءة ميشال فوكو، فإن الحقوق الخاصة نشأت من مخاضات الإقطاع وأفكار دولة البوليس في الحداثة الأوروبية المبكرة، لتصبح أساس آلية الحكم الليبرالية بكل ما في ذلك من معنى: حكم وإدارة حياة السكان بصفتهم أفراداً ذوي ملكيات خاصة. ومن هذا المنظور الأخير، فإن السوق الحرة هي نتاج سياسات وآليات حكم وتدخل مستمر للسلطة في المجتمع، وليست شيئاً طبيعياً - كما تفترض الأيديولوجيا الليبرالية - ينتج حين تكف الدولة عن التدخل في شؤون الأفراد.

ثانياً: تاريخياً، يرى الكاتب أن البريطانيين شرعوا التدخل في الحقوق الخاصة بناء على اعتبار الأرض ملك الدولة، وترجموا الكلمة العثمانية "ميري" كما لو كانت تعني "أميري" أي ملك الدولة أو

تلفاكس قادراً على الإجهار بما دار في الأحاديث أو الهواجس الخاصة لزعماء الحركة الوطنية، وهم من ملاك الأراضي طبعاً، من دون أن يجهرها بها، ربما خوفاً من الاصطدام بالحكومة الانتدابية، أم إنه كان يحيك أكثر المقولات راديكالية وحدة كي يقدم حربة للدعاية الإيطالية ضد الإمبراطورية العجوز لتقاسم "كعكة" المستعمرات؟ يبقى هذا الموضوع بحاجة إلى بحث تاريخي يمكن فعلاً، أن يحوّل المقالة المذكورة إلى وسيلة أو أداة مفيدة في الإضاءة على تفصيلات دقيقة من تلك الحقبة، وعلى تاريخ القضية الفلسطينية.

إن الصراع، بالتأكيد، لا يدور فقط حول الأرض، بل حول التأريخ أيضاً - تأريخ ملكية الأرض والقوانين والسياسات العثمانية والانتدابية. ومن هذا المنظور، لا شك في أن المقالة منسجمة إلى حد ما مع النزعة النقدية في التأريخ، المقاومة للاستعمار، والتي تسعى لتسليط الضوء على غزو فلسطين، وأطر الحكم العنصرية الاستعمارية التي فرضت على أهلها العرب وحقوقهم، على الأقل منذ إعلان الانتداب وتضمنه لوعد بلفور. لكنها (أي المقالة) تتضمن تبسيطاً لتاريخ وواقع وأدوات استعمارية مركبة جداً، وهي في نقاط محددة لا تصيب في التوصيف. والمجال هنا لا يتيح الخوض في هذه القضية الكبيرة، لكن نكتفي بملاحظاتين عامتين:

الأرض في السوق إلى الحركة الصهيونية وأرباب رؤوس الأموال. بالخلاصة، ليس من الواضح أبداً، كيف أن مجرد وضع قيود على حقوق الملاك في فلسطين الانتدابية من أجل حماية بعض المستأجرين (ولم يكن ذلك مجدياً في الأساس، كما تفيدنا الأدبيات في الموضوع)، شكّل اعتداء سافراً على حقوق أهل البلد كما كانت قائمة في الحقبة العثمانية. وأحد أسباب عدم الوضوح هذا هو أن أغلبية الأراضي التي سيطرت عليها الحركة

الصهيونية حتى سنة ١٩٤٨ تجمعت من خلال عمليات شراء لملايكات تأسست في الحقبة العثمانية والانتدابية على حدّ سواء. إذاً، أين كانت القيود المذكورة؟ وماذا فعلت؟ هناك إجابات عن هذه الأسئلة في الأدبيات المختصة بالموضوع، والمسألة تتطلب مزيداً من البحث الأرشيفي الدقيق. على كل حال، فإن مما لا شك فيه أن للمقالة أهمية تاريخية، من حيث أنها تعكس تصورات لفاعلين تاريخيين في فلسطين، أوروبيين

وربما محليين أيضاً، لكن - للأسف - ليس من حيث أنها تكشف "حقيقة وسر الآلية الرئيسية... التي اتبعتها حكومة الاستعمار البريطاني (حكومة الانتداب) من أجل تنفيذ وعدها لقيادة الحركة الصهيونية العالمية، المعروف بوعده بلفور..." (ص ٤) كما جاء في التقديم للمنشور.

منير فخر الدين  
باحث وأستاذ  
في جامعة بيرزيت

## السلفي اليتيم: الوجه الفلسطيني لـ "الجهاد العالمي" و"القاعدة"

حازم الأمين

بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠١٠. ٢١٦ صفحة.

من الكتاب، وهي تسليط الضوء على الدور الذي أداه الفلسطينيون، وخصوصاً فلسطينيي الشتات، في الإسلام الجهادي المتمثل أساساً في "القاعدة" والسلفية الجهادية، وذلك في إطار البحث عن "هوية" أو عن جذور "إثنية" لهذا النوع من الإسلام. ويصل الكاتب إلى نتيجة يشعر القارئ فيها أحياناً بأن الكاتب ذهب بها إلى أبعد مما تحتمل، وهي أن دور الفلسطينيين في ذلك "الجهاد" هو دور رئيسي، بل يمكن أن يكون دوراً مقررأ، ولا سيما في مجال التنظير والإفتاء بشأنه. ومن خلال الحديث عن سير أشخاص ذوي أصول فلسطينية

نرى نهاية المشهد. وقبل اكتمال الصورة ليس من حقنا، ولا في قدرتنا أن نتحدث عن خاتمة الأشياء. بأسلوب جمع بين سلاسة الكتابة الصحافية وعمق الأسلوب العلمي يوضح الكاتب في المقدمة الهدف الأساسي، أو الفكرة الأساسية

الكتاب من مقدمة وتمهيد وسبعة فصول، علاوة على الخاتمة التي سماها الكاتب بحق "ليست خاتمة"، فنحن أمام قضية ما زالت تتفاعل في طول الأرض وعرضها، وتملأ الدنيا بحركتها والحركات المضادة لها، ونحن لا نزال بعيدين عن أن

يتكون